الدولة في مواجهة التحديات الامنية الجديدة

الباحث: محمد اسعد شعيب / مؤسس لمبادرة الحركة الديمقراطية المستقلة
ومؤسس جمعية وعي وقيم/ لبنان

المقدمة

يستوجب التطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة توظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لا بد من التدقيق في استعمالها ومعرفة فحواها، كما أن الإحاطة بأبرز تصنيفات التهديد الأمني ومعرفة العوامل التي تُساهم في تحديده أمر ضروري يسمح لنا بالتقرب منه أكثر واستكشافه بدقة ومن بينها مفهوم التهديد والخطر والتحدي.

ان التهديدات الامنية ترتبط بالعديد من الجوانب، منها الجانب السياسي ومنها الجانب الاقتصادي ومنها الجانب الاجتماعي ومنها الجانب الصحي ومنها الجانب السيبراني. في الجانب السياسي ان الامن هو موضوع اساسي لان السياسة تقوم على اساسين هما القانون والدفاع. وفي الشق الامني والدفاعي فان الامن السياسي بات جانبا اساسيا ينعكس بشكل مباشر على امن المواطن ومعيشته حتى ان الانهيار الاقتصادي بات يعتبر من التحديات الامنية.

يتم تناول الاشكالية التالية في هذا البحث :

ما هو اثر التهديدات الامنية على الدولة والمجتمع؟ وكيف يمكن للدولة مواجهة ابرز التحديات الامنية المستجدة في مجالات الامن العالمي والامن الصحي والامن السيبراني؟

المحور الأول: مفهوم التهديدات الأمنية

اولا: تعريف التهديد الأمني

اشتقت كلمة "تهديد" من الناحية اللغوية من لفظ "هدد"، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويُعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين.

ولقد ورد في قاموس أكسفورد على أن التهديد هو: محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين مثل: التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس.

ويرى تيري ديبيل على أن التهديد: عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت.

أما باري بوز عرف التهديد على أنه تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أوغزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج.

ويعتبر الباحث التشيكي يان إيشل ان التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد/ جماعة/ دولة...)، ويشترط توفر فيه العناصر التالية:

-أن يسبب حالة من الهلع والخوف

-توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرةً أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلاً: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف والترصد والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.

-درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد.

وانطلاقاً من هذه العينات المختارة من التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي:

-أن التهديد يُعبر عن نية لإلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن

-يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، وهو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد -تتعدد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها)، ومصادره (من داخل وخارج الدولة) ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومُعقد -يتداخل ويتفاعل التهديد في البيئة الراهنة مع عدة تهديدات أخرى.

ثانيا: التهديد الأمني ومفاهيم مشابهة
لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات التحدي والخطر، ويستعملها كمرادف للتهديد الأمني، وهو ما قد ينعكس سلباً على تقديرات الدراسة.

التحدي

اشتقت كلمة تحدي من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدي"، حيث يُقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء.

وتشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر وما إلى ذلك.

ومن الناحية العلمية، فإن المتفق عليه أن مُفردة "التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، فلقد عرفت بأنها المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من معضلة البطالة ومشاكل الانفجار الديمغرافي تحدياً بالنسبة للدولة.

والتحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الآخرين، سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية.

الخطر

الخطر على أنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته.

ويعتبره الكثير من المفكرين والمختصين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي يُحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة، ويشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

المصدر المنتج للخطر

الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية

البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية

الخطر عبارة ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم، كما يعتبر ألريش بيك أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى.

(Risk)

من حيث مضمون كل مفهوم محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة/ جماعة/ أفراد...).

مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها .

فعل مُهدد يُحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقضان.

ثالثا: تصنيفات التهديدات الأمنية
التهديدات الاجتماعية والثقافية

التهديدات البيئية

التهديدات فعلية: وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية

التهديدات المحتملة: تُرصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية

التهديدات الكامنة: تتميز بأنها غير مرئية(كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح

التهديدات المتصورة: وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً

التهديدات التماثلية: يطلق على النمط التقليدي للتهديدات الذي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة ودولة مثل: التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما.

التهديدات اللاتماثلية: هي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصحبها من انتهاكات واسعة للحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشلة ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى النمط اللاتماثلي.

عند توصيف البيئة العالمية الأمنية منذ نهاية الحرب الباردةفإننا سنقترب من فرضية أساسية مفادها أن: تطور الإنسانية يثبت قدرة كبيرة على صنع التغيير والتحول، وهذا هو الفارق بين كل حقبة وحقبة زمنية أخرى، فإذا كان هذا التغير يمس مواطن القوة في العلاقات الدولية فسيؤثر على موازين القوى في النظام الدولي وترتيب الوحدات ومنظومة القيم فيه، وهو ما يجعلنا نعيد النظر في الكثير من المعطيات، ومن بينها الأمنية..

فالراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية في العقود الثلاث الأخيرة، سيرى أن هناك تحول قد لحق بطبيعة المخاطر التي تُهدد الأمن العالمي من النمط التقليدي الذي يُركز على الدولة كفاعل مُهدد، وعلى الطبيعة

العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة عديدة، ومن بينها التهديدات اللاتماثلية، والتي سنحاول توضيحها وتبسيطها في هذا العنصر.

نوع التهديد

مؤشر الاختلاف

التهديدات التماثلية

التهديدات اللاتماثلية

التهديدات التقليدية

التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة

رابعا: الجريمة المنظمة

تُعرف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد يُشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية، وتشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي، والتهريب والمخدرات، والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي يُرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالتخطيط والترصد والتصميم.

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية تقنية تزوير الهويات، وأيضاً الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة، كما توفر عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية المال والسلاح في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها.

المحور الثاني: الامن العالمي

أولا: مفهوم الأمن العالمي وتطوره

برز الاهتمام بموضوع الدراسة " تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير" في ضوء التطورات والأحداث المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة وما بعدها في العام ١٩٩٠م، إذ كان لها انعكاسات كبيرة وأثار واضحة واهتمام إقليمي وعالمي بتطورات قضايا الأمن الإقليمي والعالمي بأبعاده المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية وأثرها في تنامي الإرهاب والجريمة تعرض مفهوم الأمن إلى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة، لقد تغير مفهوم الأمن التقليدي بشكل جذري متجاوزا مفهومه القائم على القوة العسكرية الصلبة في التعامل مع التحديات والمخاطر التي تواجه الدول والمجتمع الدولي، عبر إدراك أهمية التركيز على منظومة أمنية شاملة تتوسع من محيط الجزء - الأمن التقليدي - (الأمن الصلب) إلى محيط الكل – الأمن أهمية التركيز على منظومة أمنية شاملة تتوسع من محيط الجزء - الأمن التقليدي - (الأمن الصلب) إلى محيط الكل – الأمن غير التقليدي- (الأمن المجتمعي المتكامل).

وقد أدى ظهور النظرية النقدية في حقل الدراسات الأمنية إلى إعادة تعريف الأمن وتوسيعه إلى مرجعيات وقطاعات تحليلية جديدة، ويشير التوسع إلى التحليل الأفقي وفق القطاعات انطلاقا من القطاعات العسكرية التقليدية إلى القطاعات الأخرى (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية)، أما التعمق فيشير إلى التحليل العامودي وفق الفواعل انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع والجماعات والأفراد.

ساهمت العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك التطور والتقدمِ التكنولوجي والمعرفي إلى تنوع مصادر التهديد.

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في تطور وتوسع مفهوم العالمي بمختلف أبعاده العسكرية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإنسانية، وتحليل أبعاده المختلفة من خلال مناقشة وجهات نظر المدارس الأمنية المتعددة الغربية والشرقية.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

إن هناك علاقة بين المتغيرات التي شهدها النظام الدولي وبين التطور والتوسع الذي يشهده مفهوم الأمن العالمي

كما تتضمن الدراسة المواضيع التالية:

مفهوم الأمن العالمي

التوسع والتطور الذي طرأ على مفاهيمه وقطاعاته

وننقسم الدراسة الى:

تطور مفهوم الأمن وجدلياته

مفهوم الأمن التقليدي

الأمن المعاصر في النظريات السياسية

مفهوم الأمن المتكامل

ثانيا: تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير

أخذت الدراسات الأمنية بالانتشار والتوسع وخاصة المتعلقة بمفهوم الأمن بجوانبه وأبعاده المختلفة سواء كان ذلك على مستوى الدراسات الغربية أو الشرقية باعتباره يشكل مفهوما مهما في العلاقات الدولية، ويعد أحد الظواهر السياسية التي تخضع للتغيير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر، ولا شك أن ظهور الأحلاف العسكرية والمحاور والتكتلات الدولية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبع ذلك من تطور هائل في صناعة الأسلحة والتقدم التكنولوجي والعلمي والانتشار الكثيف والواسع لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة غير التقليدية والتنافس على سباق التسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي أثناء فترة الحرب الباردة، كل ذلك دفع إلى المزيد من الاهتمام بموضوع وقضايا الأمن المختلفة في معظم مناطق العالم، ورافق ذلك اهتمام واضح من المدارس الفكرية في حقل العلاقات الدولية بمفهوم الأمن باعتبار هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية والمؤثرة في العلاقات الدولية.

ثالثا: مفهوم الأمن التقليدي

تشكل طبيعة البيئة الدولية والظروف والمتغيرات التي تمر بها هذه البيئة الحاضنة التي يتم بها الصياغة المفاهيمية للأمن، فمنذ معاهدة ويستفاليا التي عقدت عام ١٦٤٨م التي على أساسها اعتبرت الدولة الوطنية وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية من منطلق أنها تشكل المكون والمحرك الفاعل في العلاقات الدولية، ولذلك كان لابد من أن يفهم الأمن من داخل الدولة أو في أبعد تقدير من حدود تماسها مع الوحدات الأخرى.

الاستراتيجية بمعنى مقدار القوة العسكرية المستعملة للأغراض السياسية

ويمكن القول أن الدراسات الأمنية التقليدية اتسمت بعدد من السمات أبرزها

أن معظم الأفكار والنظريات التي ظهرت في الحقل وناقشت موضوع الأمن كانت موجهة عبر فرضيات النموذج الواقعي من خلال التركيز على الدولة ودوافعها للحصول على القوة والأمن، بالإضافة إلى قضايا الحرب والنزاع وهي لم تخرج عن إطار المقولات الأساسية للنظرية الواقعية.

سيادة مفهوم الأمن القومي على الأجندة البحثية للتحليل، حيث تركز الاهتمام على الجوانب المادية للتهديدات (نسبة التسليح، قدرات الدولة وعناصر القوة الأخرى)، وأهملت في نفس الوقت أهمية القواعد والمعايير وتاريخ التفاعل ونمط العلاقات وغيرها من العناصر المهمة في تعريف الأمن.

ولكن هذه النظرة إلى مفهوم الأمن وأبعاده المختلفة لم تقوى على الاستمرار في ضوء التحولات الدولية الجديدة التي مست العديد من المفاهيم والقيم في السياسة العالمية وأدت إلى الدخول في مرحلة جديدة من تاريخ الدراسات الأمنية، وارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن بطبيعة التطورات التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وانتشار الصراعات الداخلية في بعض الدول، وتزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكذلك بروز تهديدات غير تقليدية عابرة للدول مثل الأمراض والجريمة الدولية، ومشكلة اللاجئين، وانتهاكات البيئة والإرهاب وغيرها.

رابعا: الأمن المعاصر في النظريات السياسية

اتسم مفهوم الأمن المعاصر بناء على متغيرات البيئة الدولية بصيغة التحول ولم يعد يقتصر على مسائل الحدود أو إنشاء ترسانة من السلاح أو التدريب العسكري والمعدات العسكرية، وا قضايا ذات طبيعة اقتصادية نما تعدى هذه المسائل ليشمل واجتماعية فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة.

إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن(مكنمارا، ١٩٧٠ :١٢٥ ،(والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة، وتجدر الإشارة إلى ان طرح مكنمارا الذي صدر قبل خمسة عقود قد التقى في بعض جوانبه مع طرح احد.

ظواهر مثل الانهيار الاقتصادي والظلم السياسي والندرة والفائض السكاني والتنافس الأثني وكوارث الطبيعة والإرهاب والجريمة والمرض تشكل تهديدات على الأفراد لا تقل خطورة عن تلك الناجمة من الحروب التي تعرف في ذاتها كجزء من مشروع كبير الإنساني للانعتاق.

وفي هذا السياق ينظر إلى الفرد كموضوع ومصدر للحقيقة الأمنية، على اعتبار أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره بالمنظور الأمني القومي فهناك حالات كثيرة تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين يعيش الأفراد في ظروف يكاد يكون الأمن فيها معدوما وبالتالي فإن وضع الأفراد في مركز التحليل الأمني يؤدي إلى ظهور العديد من التهديدات والمخاطر ذات طبيعة مختلفة ومتغيرة من التحديات التي تواجه الفرد مثل العنف الجسدي، الاضطهاد، وتردي الوضع الصحي، والجهل، وانخفاض مستوى المعيشة والبطالة والتهميش والإهانة وغيرها من التهديدات والمخاطر الوثيقة الصلة بالحياة الروتينية للأفراد وهكذا يصبح أمن الأفراد عبارة عن انعتاق من مثل هذه الظروف، وهو ما يعد كفاح مستمر ضد اللا أمن.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأمنية بعد الحداثة قامت بإعادة فحص الكثير من القضايا التقليدية في العلاقات الدولية ومن أهمها مفهوم الأمن، ومصطلح ما بعد الحداثة يشير إلى حقبة العصر بعد الحديث أو الحركات الصاعدة كرد فعل على الحداثة التي تتضمن إعادة النظر في الفرضيات الحداثية حول الثقافة والهوية والتاريخ واللغة.

تعد قضايا العنفّ وقد ساهمت المفاهيم النقدية لما بعد الحداثة في وضع تصور لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية، والسيادة والهوية من أكثر القضايا التي تناولتها الدراسات الأمنية بعد الحداثة، وعلى

الرغم من محاولة الحداثيين فحص وكشف العلاقة الموجودة بين العنف ووجود الدولة السيادية، إلا أنهم لم يهملوا الدور الذي تقوم به الحدود ومنطق السيادة في حماية الأفراد.

وتبحث ما بعد الحداثة عن بديل للخطاب الأمني التقليدي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها التقليديون، لذلك يرى أنصار ما بعد الحداثة كل شيء قابل للتفسير والتأثير من الأمن والقوى والفوضى والنظام الدولي بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري.

خامسا: مفهوم الأمن المتكامل لقد كان للحروب والصراعات بأنواعها المختلفة وما خلفت من انعكاسات وأثار سلبية على البشرية هي الدافع الرئيسي في البحث عن مصادر تهديد الأمن الإنساني، ففي ضوء التطورات الدولية والإقليمية والتغير في طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد الجديدة، فقد أصبح الاهتمام ينصرف إلى قضايا وأولويات مختلفة عما كان عليه الوضع في السابق.
فقد شهدت العقود الماضية دعوات كثيرة لإعادة تفسير الأمن الدولي بحيث ينقل النقطة المرجعية بعيدا عن الدولة القومية حتى يصل بها إلى مستوى الفرد وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني في مقاربة تدعو إلى أن يكون الأفراد وليس الدول هم الشغل الشاغل لسياسيات الأمن الدولي على اعتبار أن الدول موجودة أصلا لخدمة الأفراد وليست هي هدفا بحد ذاتها، بالإضافة إلى أن تحسين مستوى حياة الأفراد بالحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان وغيرها يمكن أن يؤدي إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع الدولي.

سادسا: المدارس الشرقية
فقد ظهرت بعض المدارس غير الغربية وقدمت وجهات نظر مختلفة حول موضوع الأمن، حيث قدم عدد من المفكرين تصورا وجديدا حول هذا المفهوم، تجدر الإشارة إليه والاهتمام بما طرحه هؤلاء المفكرين، وتاليا عرض لأهم هذه الأفكار لابد من الإشارة إلى أن الاهتمام بمفهوم الأمن وتطوره لم يعد حكرا على المدارس والنظريات الغربية وانما انتقل الاهتمام بهذا المفهوم إلى مناطق أخرى من العالم وهي الصين وروسيا واليابان.

المحور الثالث: الامن الصحي
يشهد العالم اليوم حالة من الصراع مع خصم غير ملموس، لا يستثني دولة ولا جماعة ولا يتوقف عند أي حدود. بالنسبة لكثير من الدول، يبدو هذا الصراع كأنه مشهد حرب، فأعداد "الضحايا" في تنامٍ مستمر، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية باتت واضحة بشكل متزايد، وارتفعت حالة عدم اليقين بين

الأفراد، ولكن أيضًا تعزَّز تماسُك المجتمعات لمواجهة هذا الخصم. ففي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، سُجِّلت أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-١٩ في مدينة ووهان بالصين، وفي ٢١ فبراير/شباط ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن احتواء تفشِّي الفيروس بات صعبًا، لتصنفه يوم ١١ مارس/آذار ٢٠٢٠، وباء عالميًّا "جائحة".

وبينما ارتكز الاهتمام في ظل الجائحة على المجالات الطبية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية في ضوء الطبيعة الوجودية للتهديد، تبيَّن أنها مسألة وقت فقط قبل أن تُصبح هذه الأزمة أيضًا محور السياسة الأمنية. فلما تجاوز أثر الفيروس حدود الدولة منذ بدء انتشاره خارج الصين باتجاه مختلف دول العالم، ولما كان تأثيره على الإنسان في المجتمع، ثم على المجتمع في الدولة، ثم على الدولة في العالم، فإن الاستجابات لهذا الفيروس قد تراوحت في شدتها بين مختلف الدول، إلا أنها جميعها تعاملت معه منذ ظهوره بما يمكن أن يُسمَّى نهج "الأَمْنَنَة"، أي أنه عومِل كمُهدِّد ينبغي مجابهته أمنيًّا. ومن هذا المنطلق، يستدعي تناول استجابة الدول لأزمة كورونا، الإلمام بالمقاربات الأمنية التي يمكن أن تُفسِّر طبيعة التعامل مع الجائحة، وبالتالي محاولة استشراف التحوُّلات التي يُحتمل أن تُقبِل عليها الدول في مرحلة ما بعد انقضاء الجائحة، بالإضافة إلى وضع سُبُل لمعالجة المعضلات المتعلقة بالتهديدات الوارد ظهورها أمام الأمن القومي للدول. وهنا، يدور السؤال البحثي لهذه الدراسة حول العلاقة بين انتشار فيروس كوفيد-١٩ والأمن، وكيفية التعامل مع هذه الأمراض عبر مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى تأثير الجائحة على موقع الدولة الجيوسياسي من زاوية أمنية، والأدوات التقنية والسؤال الأمني، وذلك بالإجابة عن سؤال رئيسي هو: ما تأثير فيروس كوفيد-١٩ على مختلف جوانب الأمن في الدولة؟

اولا: الأمن والصحة والدولة والفرد: أيُّ علاقة؟

ماذا يحدث عندما تكون الصحة مسألة ملحة على كل من العلاقات الدولية والأمن؟ ما المعضلات التي لم تَعُد الدول قادرة على إيجاد حل لها فتحوَّلت إلى تهديد؟ وهل يؤدي تشديد الأمن على الحدود إلى تحسين الأمن الدولي أيضًا؟

تاريخيًّا، كان يُنظر إلى تحقيق الأمن على أنه مسؤولية الدول الوطنية، إلا أن تطوُّر التهديدات غيَّر هذا الفهم إلى حدٍّ كبير. فمنذ نهاية الحرب الباردة ومع تنامي ظاهرة العولمة، أصبح الوضع الدولي أكثر تعقيدًا، وباتت حياة الملايين مُهدَّدة بالصراعات. وقدَّمت هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة بُعدًا جديدًا

لانعدام الأمن، يتحدّى نهجه التقليدي، فحركة الأشخاص والأموال والسلع والأفكار والمعلومات تحدثُ بسرعة وعبر الحدود وداخلها. وعليه، شهدت العقود الأخيرة ظهور مجموعة واسعة من التهديدات الأمنية الجديدة على المستويين الوطني والعالمي، بما فيها التهديدات المتعلقة بالصراعات العرقية والإثنية والحروب الأهلية والتطرف وتغيُّر المناخ، والتجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة والتهديدات البيئية وزيادة الأمراض الوبائية، وعدم الاستقرار الناجم عن النزوح والهجرة الجماعيين للسكان وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وأدى هذا الكم الهائل من التهديدات المتشابكة والسريعة التحوُّل، إلى العديد من التغيُّرات في الخطابات الوطنية والدولية وفي طريقة صُنع السياسات فيما يتعلق بالتدخلات في الصراعات. ولم يعُد يمكن لأي دولة وحدها حماية مواطنيها فقط بتعزيز آلياتها الرقابية، حيث تعتمد الدول والمجتمعات الآن -أكثر من أي وقت مضى- على إجراءات الدول والمجتمعات الأخرى من أجل أمنها، وفي بعض الأحيان حتى من أجل بقائها.

يختلف مفهوم الأمن البشري عن المسؤولية عن الحماية وتنفيذها لا ينطوي الأمن البشري على التهديد أو استخدام القوة أو التدابير القسرية، كما لا يحلُّ محلَّ أمن الدولة ولا يشتمل الأمن الشامل فقط على الدفاع العسكري، فهو مجرد جزء واحد من جوانب أمنية أخرى متعددة، فالهدف من الأمن الشامل هو تأمين الوظائف الحيوية للمجتمع في جهد مشترك، حيث تتعاون السلطات الحكومية والبلديات وقطاعات الأعمال والمنظمات غير الحكومية المختلفة مع بعضها البعض لإنتاج أعلى مستوى ممكن من الأمن، ففلسفة الأمن الشامل تصبح موضع التنفيذ من خلال تفاعل مختلف الجهات المعنية بالأمن والدفاع، مثل الوكالات الحكومية والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وعليه، فالتعاون يُعد مفهومًا حاسمًا في إنفاذ نهج واسع للأمن والدفاع، على الرغم من أن هذا ليس الشكل الوحيد الممكن للتفاعل.

ولما أدت العولمة إلى زيادة انتشار الأمراض الوبائية، ناقشت كثير من الدراسات العلاقة بين الأمراض والأمن على خطر انتشار الأوبئة عبر الحدود، وأُعطِيَ الاهتمام بشكل متزايد لمسألة أكثر اتساعًا، وهي تأثير الأمراض الوبائية على مفاهيم الأمن الأخرى. وهنا، يبرز مفهوم جوهري آخر يتعلق بشكل كبير بالأمن البشري، وهو الأمن الصحي. ولا تُحصر الصحة هنا في غياب المرض، ولكنها كذلك "حالة من الرفاه الجسدي والعقلي والاجتماعي الكامل"، فالصحة الجيدة ضرورية وفاعلة على حدٍّ سواء لتحقيق الأمن

البشري، لأن جوهر الأمن هو حماية أرواح البشر. والأمن الصحي هو جوهر الأمن البشري، فالمرض والعجز والوفاة تهديدات خطيرة وواسعة الانتشار للأمن البشري. ولما كانت الصحة مهمة على المستوى الفردي، فهي أساسية كذلك على المستوى الجماعي لكونها شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي، حيث يمكن أن يؤدي الانتشار المفاجئ لمرضٍ مُعدٍ أو أزمة صحية إلى زعزعة استقرار المجتمع بأكمله. إذًا، الصحة والأمن البشري مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، ومع ذلك لا ينبغي اختزال الصحة الجيدة كرديفٍ للأمن، كما أن الأمن لا يشمل جميع جوانب صحة الإنسان. من جانب آخر، أدى احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل البيولوجية إلى زيادة الاهتمام ووضع الأمور الصحية على الأجندات الأمنية.

وعلى الرغم من توفُّر كتابات واسعة حول الأمن البشري والأمن الصحي وأمن الصحة العامة العالمي، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًّا، حيث أدى الاستخدام الواسع النطاق، ولكن غير المتّسِق للمصطلح في مجال الصحة العامة على مستوى العالم، وما رافقه من تصورات وأولويات وجداول أعمال متباينة، إلى حدوث ارتباك وانعدام ثقة إلى حدٍّ كبير، وذلك رغم إقرار صانعي القرار -بشكل متزايد- بالترابط المنهجي بين صحة الإنسان وصحة الحيوان والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وتيرة العولمة والتوسع الحضري والحركة المتزايدة للأشخاص والحيوانات، تؤدي إلى تفاقُم نقاط الضعف الموجودة في العلاقة بين البشر والحيوانات والنظام الغذائي والبيئة الطبيعية.

وعلى مدار الأعوام الثلاثين الماضية، أصبح مفهوم الأمن الصحي العالمي محلَّ اهتمام، خاصة أنه في جوهره يشمل أهمية تجنُّب الإرهاب البيولوجي، واحتواء مخاطر الأمراض المعدية والإقرار بأن العمل الجماعي مطلوب للتصدي لها. ومع ذلك، لم يواكب مجال الأمن الصحي العالمي اتساع نطاق التهديدات للأمن والمخاطر العالميين. لقد تم تصوُّر الأمن الصحي العالمي إلى حدٍّ كبير على أنه شكل من أشكال الدفاع ضد التهديدات الوبائية (أكثر من الأمن في حدِّ ذاته) على سبيل المثال، من خلال تخزين العلاجات. ويُشير الدفاع عادة إلى عدوٍّ معروف وإلى الإجراءات التي يمكن لها أن تُحدِّد نهجًا للتعامل مع قضايا محددة في حالة معينة. أما الأمن فهو مصطلح أكثر غموضًا ويتطلب إنفاذه حالة استعداد مستمرة. في هذا الصدد، يصعب تأطير الأمن بعبارات مطلقة لأنه -على عكس الدفاع- يضع إطارًا زمنيًّا طويل الأجل، ويستلزم مجموعة مستمرة من المشاريع دون هدف واضح. وعلى الرغم من أن المصطلحين متشابكان عمليًّا، فإن الدفاع يفترض هدفًا، على سبيل المثال، مُسبِّبات الأمراض المعروفة، بينما يركز الأمن على نظام، وبالتالي

فهو مجهز لمواجهة احتمال ظهور أمراض جديدة. وبالتالي، يُشكِّل الأمن العمود الفقري لإطارِ الأمن الصحي، خاصة العالمي، نظرًا للمخاطر الكامنة والترابط والتعقيدات التي نواجهها في هذا المجال.

وبينما ركزت كثير من الدراسات على العلاقة بين النمو الاقتصادي وصحة الإنسان، خاصة أن بريطانيا وفرنسا أثرت فيهما الثورة الصناعية سلبًا على صحة السكان، مما حفَّز ظهور حقل الدراسات الوبائية، كما أدى إلى قيام حركة الصحة الوقائية العامة، تناولت دراسات أخرى العلاقة بين الأمراض الوبائية والأمن، وركزت على تأثير الصحة على النجاح العسكري، حيث يرتبط الأمن الصحي والأمن العسكري ارتباطًا مباشرًا. فتاريخيًّا، اعتمدت شرعية الحكام على مدى قدرتهم على حماية صحة شعوبهم من خلال الوسائل العسكرية وغيرها، أما في العقود الأخيرة، لاسيما خلال الحرب الباردة، اتجهت مجالات الصحة والأمن العسكري إلى طرق منفصلة، حيث طوَّر كل منهما جوانبه الفنية المميزة ودوائره السياسية وشبكاته المؤسسية. وعزت بعض الدراسات انتشار الأمراض إلى عدم أخذ الدول بالمبادئ التوجيهية واللوائح المنصوص عليها بشأن الإبلاغ عن الأمراض الوبائية، وذلك لأن هذه المبادئ واللوائح لا تأخذ بعين الاعتبار ما قد تُعاني منه الدولة من عواقب اجتماعية واقتصادية ثقيلة بسبب إبلاغها، وهو ما يمنع الدول من الإبلاغ.

وشككت بعض الدراسات في قدرة الأمراض الوبائية على تهديد أمن الدول بشكل مباشر وكبير، إلا أنها جادلت بوجود عناصر وعواقب أمنية أخرى حاسمة للأمراض الوبائية. لكن في الوقت نفسه، جادلت هذه الدراسات أنه غالبًا ما تكون هذه التداعيات الأمنية محدودة، مقارنة بالعواقب الأخرى للأمراض الوبائية. وقد تناولت كثير من الدراسات مسألة الاستقرار في ظل وجود أمراض وبائية، وكيف يتحوَّل الوباء إلى مسألة تُهدِّد استقرار الحكومات والمؤسسات والتنمية في الدولة. وكذلك، ناقشت بعض الدراسات كيف يمكن أن تؤدي الآثار السياسية والاقتصادية التي تُخلِّفها الأمراض الوبائية إلى صراع عنيف، فالمرض قد يُضاعف من الحرمان النسبي والمطلق ويُسرِّع من تآكل قدرة الدولة في المجتمعات المتأثِّرة بشكل خطير. وبالتالي، فإن الأمراض الوبائية قد تُسهم في زعزعة الاستقرار المجتمعي والعنف داخل الدول، وفي الحالات القصوى قد تُسرِّع من فشل الدولة.

وعليه، يتضح أن المرض الوبائي يمكن أن يُسهم في اندلاع الصراعات، لاسيما من خلال التسبُّب في عدم الاستقرار المحلي، وبهذه الطريقة يمكن أن يُهدِّد الأمن القومي للدول. ومن جانب آخر، فاقم ظهور ما يُعرف بالحرب البيولوجية من أهمية العلاقة بين الأمن والصحة بسبب مقدرتها على نشر العوامل الوبائية والفتاك.

وتتضمن الأسلحة البيولوجية كائنات حية، وهي في الغالب كائنات دقيقة ذاتية التكاثر -بما فيها البكتيريا والفيروسات والفطريات والريكتسيا- تُنثَر عمدًا لتُسبِّب المرض أو الموت للإنسان أو الحيوان. وقد تشمل أيضًا عوامل غير حية وغير ذاتية التكاثر تُفرزها الكائنات الحية أو تُنتَج صناعيًّا لتكون مشابهة للعوامل التي تُفرزها الكائنات الحية. هنا تبرز كذلك أهمية تطوير قدرة الدول على مواجهة حروب غير تقليدية في المستقبل.

وضعت لجنة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة أربعة معايير تؤثِّر في قوة العلاقة بين الصحة والأمن البشري، تتمثَّل في: حجم عبء المرض الآني والمستقبلي، والحاجة الملحة إلى الاستجابة، وعمق ومدى التأثير على المجتمع، والاعتماد المتبادل أو العوامل الخارجية التي يمكن أن تُحدِثَ آثارًا مضاعفة تتجاوز أمراضًا أو أشخاصًا أو مواقع محددة. وعند تطبيق هذه المعايير، تبرز ثلاثة تحديات صحية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن البشري، وهي: الأمراض الوبائية، والتهديدات المرتبطة بالفقر، والعنف والأزمات.

ثانيا: المعيار الجيوسياسي الانكفاء أم التفاعل بين الدول
إن انتشار الفيروس على هذا النطاق العالمي يُمهِّد لنقاشات مستقبلية تتعلق بما إذا كان هذا الفيروس عاملًا نحو الوحدة والتكامل أم نحو التفكُّك والتفرُّق، وما إذا كانت الدول ستُعيد حساباتها فيما يتعلق بتحالفاتها. الجزم في الإجابة على هذا السؤال ما زال صعبًا، إلا أنه يمكن القول باحتمالية انفراط عقد التشكيلات الدولية والإقليمية، وبتغيُّرات في التوازنات العالمية، وربما بحركة مضادة للعولمة، استنادًا إلى عوامل يُمثِّل الأمن الصحي والأمن البشري المحددات الأولى لها.

على المستوى الجيوسياسي، لن تؤدي أزمة فيروس كوفيد-١٩ إلى بروز قوة عظمى رائدة في اتباع سياسة أمنية جيدة، ويبدو أنه لن تخرج أي من الدول معافاة بشكل مطلق من هذا المأزق العالمي. على المدى القصير على الأقل، ظهر انكفاء اللاعبين الدوليين على أنفسهم، وأصبحت السياسات الانعزالية أكثر رواجًا، فقد كشفت الأزمة نقاط ضعف العولمة، كما أنها ستؤدي إلى إعادة التفكير في بعض أبرز سماتها، مثل: انتشار الطيران والكثافة الحضرية، والاعتماد على المعونات والإمدادات الدولية، والانتشار غير المنضبط للمعلومات الخاطئة. ويُمكن لأزمة كوفيد-١٩ أن تُعزّز موقف أولئك الذين يرون في البلدان المتقدمة، والعولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة والاستثمار، تهديدات غير مقبولة لسيادة دولتهم. وسرعان ما امتدت صدمة كوفيد-١٩ إلى الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى انخفاضٍ كبير في النشاط الاقتصادي، بسبب ممارسات

التباعد الاجتماعي وعمليات الإغلاق التي تفرضها الحكومة والقيود الأخرى على التنقل والحركة، فمثلًا، شهد العالم انخفاضًا في حركة التجارة في البضائع، لاسيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الصعيد الدولي، تواجه المؤسسات والمنظمات الدولية صعوبات جمة في إثبات فعاليتها أمام موجة من الانتقادات اللاذعة التي طالتها، بعدما تبيَّن أنها باتت تقل أهمية بشكل متزايد أمام جائحة كوفيد-١٩؛ فقد استجاب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بطريقة غير فعالة، بينما أصبحت منظمة الصحة العالمية مادة للسخرية، فألقى الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، باللوم عليها نظرًا "لسوء إدارة انتشار فيروس كورونا"(٣٥) ، وحذَّر من أن الولايات المتحدة ستُنهي مساهمتها السنوية للمنظمة وتنسحب منها، وهو ما فعله(٣٦)، كما طُعِنَ بشدة في مصداقية المنظمة وتبعيتها.

وهنا، يُطرح سؤال أمام أولويات الدول والحكومات في التعامل مع المؤسسات الدولية، فبينما يُلحَظ التناقض بين استجابة النخب النشطة لبعض الاضطرابات السياسية، مثل الاستجابات السريعة لمؤسسات النقد العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بعض الدول التي تُعاني من مشكلات اقتصادية، كما حدث بشكل جلي مع اليونان وغيرها من الدول، فإن هذه النخب والمؤسسات والدول أذعنت بشكلٍ متزايد للتفاوتات الاجتماعية والأضرار البيئية مثلما حدث مع انسحاب رؤساء الولايات المتحدة من بروتوكولات بيئية عالمية، وهو ما فعله الرئيس جورج بوش مع بروتوكول "كيوتو" بشأن تغيُّر المناخ، والرئيس دونالد ترامب مع اتفاقية باريس للمناخ.

ثالثا: في أولوية الصحة: من يوفر الأمن؟

إن العلاقة بين الأمن والصحة ليست نتاج مصادفة، بل إنها تعكس تحوّلات سياقية بدأت منذ التسعينيات وتمتد حتى اليوم. وهناك بعض الأسباب التي يمكن أن تُبيِّن حجم الارتباط بين الصحة والأمن البشري:

أولًا: تعكس الحروب الجديدة والأمراض الوبائية والنتائج الصحية للفقر؛ إما الهشاشة في ظل العولمة، أو الاعتراف بالأوجه اليومية لانعدام الأمن التي تواجهها الشعوب المهمشة. فقد تحدَّت التحوّلاتُ السياقية الطرائقَ والآليات التقليدية للاستجابة للعديد من حالات انعدام الأمن، وبرز الأمن البشري والصحي مدفوعًا بهذه التحولات الجديدة.

ثانيًا: يبدأ الأمن البشري من منظور يتمحور حول الفرد والناس، ويولِّد مجموعة من الأولويات المختلفة عن تلك التي لدى الأمن القومي المتمحور حول الدولة. كما لا يمكن تلبية الاحتياجات الأمنية للنازحين داخليًّا أو للفقراء أو المعرضين لخطر كبير للإصابة بالأمراض الوبائية من خلال الفهم التقليدي للأمن والتنمية، ولا يمكن للحماية العسكرية للحدود الوطنية أن تفعل الكثير لحماية الناس من العديد من التهديدات الصحية الجديدة. ويمكن لنموذج جديد محوره الأفراد، بما له من تداعيات على السياسات، أن يُكمِّل ويُعزّز أمن الدولة لحماية الناس في عالم مترابط وغير مستقر.

ثالثًا: يساعد الأمن البشري في التعرُّف على عمق الأزمات الصحية وتأثيرها الممتد، فعمقها يتمثَّل في أن الصراعات والأوبئة والأمراض تولِّد اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، بينما تكون المؤسسات الاجتماعية، بما فيها الحكومات والخدمات الصحية، مُعطِّلة بشدة. علاوة على ذلك، يجب أن تتعامل السياسات والإجراءات الصحية مع حالات الطوارئ ومع الأزمات الممتدة. وفي كثير من الأحيان، تؤكد الروابط بين الصحة وانعدام الأمن البشري ضعفَ قطاع الصحة العامة والخدمات العلاجية في معظم البلدان، الغنية منها والفقيرة على حدٍّ سواء.

أخيرًا، يُجسد الأمن البشري الشمولية التي يجب أن يواجه بها قطاع الصحة العديد من التحديات الناشئة، فلم يعُد بإمكان الفاعلين في مجال الصحة التصرف بمفردهم دون التنسيق مع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى المعنية. كما أن السيطرة على الأوبئة باتت غير ممكنة بدون المراقبة والسيطرة والاستجابة للتجارة الدولية والهجرة والتحركات العالمية. وعليه، يجب أن يكون مفهوم الأمن البشري شاملًا، وغير مقتصر على قطاع صغير أو مجال ضيق أو أفراد بأعينهم.

رابعا: التقنيات في مواجهة الجائحة: تجارب عملية

على مدى العقد الماضي، انتقلت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نحو نُظُم المعلومات الرقمية واستخدام تقنيات جديدة لجمع البيانات، وهو ما أتاح استيعاب المزيد من التقنيات الرقمية لدعم الأمن الصحي العالمي للبلدان ومنع تفشي الأمراض. وقد استدعت سياسات الوصول إلى البيانات والأمن أن تُحدد اتفاقيات مشاركة البيانات شروطها، مع الحفاظ على السيادة وضمان حماية الخصوصية المتناسبة مع هياكل الحوكمة في مختلف البلدان. وتطرح هذه النُظُم الصحية الجديدة تحديات أمام الأمن الصحي، مثل: الحاجة إلى الحد من

إساءة استخدام البيانات من خلال تدابير الأمن السيبراني، والتصدي للهجمات الإلكترونية أو حملات المعلومات المضللة.

وقد وضعت منظمة الصحة العالمية استراتيجية عالمية للصحة الرقمية عام ٢٠١٩، وعرَّفت الصحة الرقمية على أنها "مجال المعرفة والممارسة المرتبط بأي جانب من جوانب اعتماد التقنيات الرقمية لتحسين الصحة، منذ البدء وحتى العمل بها، وهو تعريف يتجاوز المعنى البسيط لاستخدام التقنيات الرقمية في الصحة، حيث تصبح الصحة الرقمية أكثر شمولية وقدرة على تعزيز التنوُّع المطلوب لفهم الفئات المتعددة ووظائفها واحتياجاتها من حيث السياسات التي يجب اتباعها، وبالتالي فإنه يتلاقى مع مفاهيم الأمن التي من شأنها أن تضمن السلامة أمام انتشار الأوبئة.

قدَّم انتشار فيروس كوفيد-١٩ مفاهيم جديدة للاتصال في عالم اليوم، ففُتِحت قنوات خدماتية جديدة، وقدَّمت آفاقًا مستحدثة في قطاعات ومجالات متعددة، وأُدخِلت تقنيات جديدة في العمل والتعليم والصحة والجمارك وغيرها. فإلى جانب فرض إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، والاتجاه نحو العمل عن بُعد، اتجهت العديد من الدول إلى الحلول التقنية للسيطرة على جائحة كوفيد-١٩ والحد من آثارها، ومنها تطبيقات تتبُّع الاتصال، والروبوتات، والطائرات المسيّرة، والأقمار الصناعية، وكذلك كاميرات التصوير الحراري لقياس درجة حرارة الأشخاص في مناطق حركة السير عالية الكثافة، مثل المطارات ومراكز التسوق.

المحور الرابع: الامن السيبراني

الأمن السيبراني هو عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج ضد الهجمات الرقمية. تهدف هذه الهجمات السيبرانية عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها؛ بغرض الاستيلاء على المال من المستخدمين أو مقاطعة عمليات الأعمال العادية.

يمثل تنفيذ تدابير الأمن السيبراني تحديًا كبيرًا اليوم نظرًا لوجود عدد أجهزة يفوق أعداد الأشخاص كما أصبح المهاجمون أكثر ابتكارًا.

تنظر شركات الأمن السيبراني في العديد من مجالات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للشركة، من الأجهزة إلى عادات المستخدم، والهدف هو تحديد مجالات المخاطر التي قد تسمح لهجوم التصيد الاحتيالي بالنجاح أو تمكين المهاجم من الوصول إلى نظام شركة أو تطبيق سحابي، واهم عناصر الأمن السيبراني:

اولا: أمن التطبيق

يتعلق أمان التطبيقات بالحفاظ على تطبيقات البرامج منيعة أمام التهديدات، في حين أن هذا يمثل تركيزًا كبيرًا لتلك الشركات التي تطور وتبيع تطبيقاتها وخدماتها السحابية، إلا أنها مهمة أيضًا للشركات.

يعد التهيئة الخاطئة لإعدادات الأمان سببًا رئيسيًا لخروقات بيانات الحساب السحابي، ستستخدم الشركات خدمة سحابية كبيرة مثلMicrosoft 365 لكنها لن تفهم أنها بحاجة إلى تخصيص إعدادات الأمان من الإعدادات الافتراضية.

ثانيا: أمن المعلومات

يغطي أمن المعلومات حماية بيانات الشركة وتلك البيانات التي تجمعها من العملاء أو العملاء أو البائعين، عندما تسمع عن خصوصية البيانات والامتثال للوائح الخصوصية، تضع هذه اللوائح القواعد الأساسية لأمن المعلومات.

ستحتاج معظم الشركات إلى الالتزام بواحد أو أكثر من معايير أمن المعلومات، يمكن أن يكون لهذه المعايير عقوبات صارمة إذا كان الإهمال يؤدي إلى اختراق معلومات التعريف الشخصية.

ستنظر شركات الأمن السيبراني في كيفية جمع البيانات وتخزينها ونقلها، سيضعون وسائل الحماية لضمان تشفير البيانات حسب الحاجة وحمايتها من التعرض للانتهاك.

ثالثا: التخطيط للتعافي من الكوارث

تسعى العديد من الشركات للحصول على المساعدة من خدمات استشارات الأمن السيبراني عندما يتعلق الأمر بتخطيط التعافي من الكوارث، هذا هو المفتاح لمنع عملك من أن يكون واحدًا من ٦٠٪ التي تتراجع بعد وقوعها ضحية لهجوم إلكتروني.

وتعمل المؤسسات وضع استراتيجيات لمنع الإصابة بالبرامج الضارة أو الاختراق والاستعدادات للشفاء السريع في حالة وقوعك ضحية لهجوم، وضع نظام النسخ الاحتياطي والاسترداد، والتدريبات على الاستجابة للحوادث، وحماية نقطة النهاية القوية.

رابعا: أمن الشبكة

يتضمن أمان الشبكة حماية شبكتك المادية وجميع الأجهزة المتصلة بها، تستخدم معظم الشركات جدران الحماية لمراقبة حركة المرور الواردة والصادرة بحثًا عن التهديدات، هذا شكل من أشكال أمن الشبكة.

يعد تأمين شبكتك اللاسلكية والتأكد من حدوث أي اتصالات عن بُعد من خلال طرق مشفرة أيضًا من الطرق التي ستضمن بها خدمات الأمن السيبراني أمان الشبكة.يمكنك التفكير في أمان الشبكة كحارس يقف يراقب المحيط الخارجي للقلعة، إنه مصمم لضمان وصول المستخدمين المصرح لهم فقط إلى الشبكة وعدم حدوث أي سلوكيات مشبوهة داخل الشبكة تشير إلى حدوث خرق.

خامسا: أمن المستخدم النهائي

يُعرف أمان المستخدم النهائي أيضًا باسم أمان نقطة النهاية، يتعلق هذا بحماية الأجهزة التي يعمل بها المستخدمون والمستخدمون أنفسهم، ويعد أمان المستخدم النهائي أمرًا حيويًا لأن ٩١٪ من الهجمات الإلكترونية تبدأ برسالة بريد إلكتروني للتصيد الاحتيالي.

جزء مهم آخر من أمان المستخدم النهائي، بخلاف حماية الجهاز، هو تدريب الوعي بأمن الموظفين، يحتاج الموظفون إلى التدريب بانتظام على كيفية اكتشاف رسائل البريد الإلكتروني المخادعة وأمن كلمات المرور وكيفية التعامل مع البيانات الحساسة وأساسيات النظافة الإلكترونية المهمة الأخرى.

سادسا: أمن العمليات

يتضمن الأمن التشغيلي التراجع والنظر إلى إستراتيجية الأمان بالكامل ككل، إنه يضمن أن جميع التكتيكات الأمنية تعمل في انسجام تام خلال عملياتك وأن لا تتعارض أي منها مع بعضها البعض.

الأمن التشغيلي هو المظلة التي تشمل جميع عمليات أمن تكنولوجيا المعلومات الخاصة بك، إنه يضمن أن العملية ككل لا تقوم فقط بتأمين جميع مناطق الخرق المحتمل، بل تقوم أيضًا بتحديث استراتيجياتها الأمنية بانتظام لمواكبة أحدث التهديدات والتقدم الأمني.

خاتمة

يتبين لنا من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية أن التهديدات اللاتماثلية هي نتاج لما يحصل من تطورات في البيئة العالمية الأمنية، فطبيعة هذه التهديدات أخذت أشكال أكثر تعقيداً لتأثرها بالتطور التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل، والتي أوجدت فيه وسائل وآليات جديدة للمواجهة يصعب تحديدها، عكس عدو الأمس التقليدي الذي يسهل مواجهته وتحديد مكانه.

في شق الامن الصحي لقد أثبتت جائحة كورونا بروز المعضلة الأمنية كمسألة لا يمكن تجاوز إمكاناتها لمواجهة التحديات التي فرضتها التحوُّلات الجارية منذ تسعينيات القرن الماضي، فلا ينبغي أن تُطمَس أبعاد السياسة الأمنية عند تحليل التطوُّرات المحلية والإقليمية والدولية للجائحة. وبالتالي فإن الحديث عن المرحلة الراهنة أو المقبلة تستدعي تضمين المحور الأمني، إذ يُفترض أن تفتح جائحة كوفيد-١٩ فرصًا أمام السياسة الأمنية حيث يُعمل الآن بالإجراءات التي كانت تُعتبر سابقًا غير قابلة للتصوُّر، أو استثنائية، وهو ما يتطلَّب التعلُّم من الأزمة عبر إيلاء المزيد من الاهتمام الاستراتيجي للصحة والأمن العالميين في المستقبل بحيث يصبحان محور السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية. وهُنا، تبرز أهمية الخبرة العلمية في الأزمات، حيث يجب التحقيق في أسباب ومظاهر تداعيات انتشار كوفيد-١٩ بدقة بكل الأساليب العلمية المتوفرة، كما يجب أن تُسخَّر الجامعات والمعاهد العلمية، وأن ينضم الخبراء والعلماء في مجال الصحة إلى الخبراء الأمنيين وصناع القرار.

وتشير النزاعات الناشئة في إطار الصحة والاقتصاد والسلامة والأمن إلى أنه يجب العثور على إجابات أخلاقية جديدة لهذه النزاعات. وكذلك، سيكون مفيدًا توعية الأفراد وتزويدهم بالمعلومات حول الجائحة وانتشارها، ومحاولة تجنب أمننتها على المستوى المحلي. ويتطلب إدراك الأزمة كذلك تبني استراتيجية متكاملة مُصمَّمة للحفاظ على مستوى معقول من الاستمرارية الوظيفية على المستويين المدني والوطني، والهدف ليس فقط الحفاظ على الحد الأدنى من نسيج الحياة، ولكن لاحقًا، بعد زوال التهديد، تسهيل عودة النظام وتعافيه بأسرع ما يمكن. وفقط عند صياغة وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية المتكاملة لتعزيز المرونة

الوطنية، ستضمن الدولة حماية أفرادها وحماية حدودها من المهددات.في النهاية، تُعد جائحة كوفيد-١٩ تحديًا عالميًّا يتطلب إجراءات عالمية وشاملة، حيث عبرت الجائحة مختلف مناحي الحياة ومختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها وشتى قنوات التعاون الدولي، كما فتحت آفاقًا جديدة في مجالات الصحة والأمن والسياسة، وأجرت تحوُّلات شاملة على مستوى الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى إظهارها حقولًا جديدةً ينبغي التركيز على مدى إسهاماتها مستقبلًا، مثل الأمن السيبراني ودور الأدوات التقنية في مواجهة الأوبئة.وبالتالي يجب على الدول أن تُبدي ما إذا كانت مستعدة وقادرة على التفكير والتصرُّف بطريقة شاملة. والأهم أنه يجب عدم الاستخفاف بالأزمات الصحية على قلَّتها، وعدم ارتكاب الخطأ نفسه مرة أخرى. ومهما كانت الحلول، فمن المرجح أن نهجًا ما كان ليكون أكثر فعالية في الماضي من النهج المتبع حاليًّا لاحتواء الجائحة. ومن المفارقات أنه من خلال العلاقات الدولية والاتصال والشفافية فقط يمكن تعزيز الصحة والأمن، حتى لو تطلبت هذه الدبلوماسية مناقشة غير محبذة للتدابير التي تزيد من عزل البلدان عن بعضها البعض لصالح الصحة العامة، وأحيانًا تُعزّز الأمن والاستقرار الدوليين.

المراجع

١- الدراسات البحثية المتخصصة، مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة ، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد الاول ٢٠١٧

محجوب الزويري ، جائحة كورونا ، مجلة لباب العدد ٢٢، ٢٠٢٠

الامن السيبراني ، موقع الامة بريس عدد ٢١، كانون اول ، ٢٠٢١